ورغم حدوث بعض الاضرابات في مصانع الضفة الغربية احتجاجاً على تدني الأجور ، الا أن رؤية التناقض مع العدو الصهيوني كأساس يدفع العمال في كثير من الأحيان الى التحاور مع أصحاب المصانع والذين هم أيضاً مضطهدون من نفس العدو .

وقد عاد عمال أكثر من مصنع للعمل ليس لأن مطالبهم تحققت ، إنما عن طريق الوصول إلى حل يكفل استمرارية المصنع بالاضافة الى زيادة نسبية في أجورهم . فكما بينا هناك كثير من المصانع مهددة بالتوقف نتيجة المنافسة الاسرائيلية على سوق الضفة الغربية . بالاضافة الى أن هذه الصناعة مهددة في كل لحظة بالتوقف بقرار من السلطات الاسرائيلية . إلا أن ذلك ليس مبرراً لعدم رفع أجور العمال في معظم مصانع الضفة الغربية بشكل يضمن للعامل مستوى معيشيا مناسبا .

فرفع الاجور يعتبر عاملا هاماً في الحفاظ على القوة العاملة في المصانع ، واستمراريتها ، وبالتالي ، حفظ الطاقة البشرية من التهجير .

خاتمة

يتضح مما سبق أن الاحتلال الاسرائيلي يلعب دوراً متمماً لما أدت إليه السياسات السابقة له من أضعاف اقتصاد الضفة الغربية ، وعرقلة نمو القطاعات المنتجة فيها . وهذا ليس غريبا ، لأنه لا يمكن النظر الى نشأة اسرائيل بمعزل عن الدور الذي لعبه الاستعمار والامبريالية في تفتيت المنطقة وتقسيمها وخلق كيانات ودول تشكل أدوات طيعة ، يرتبط مبرر وجودها في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة .

وقد انتهجت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة تؤدي الى خنق الصناعة في الضفة الغربية بكافة الوسائل والطرق الممكنة . ووضعت ، كما أشرنا في هذه الدراسة ، العراقيل أمام استيراد المواد الخام ، علما بأن كافة مصانع الضفة الغربية تعتمد على الاستيراد في بعض المواد الضرورية لها . كما فرضت الضرائب الباهظة التي تثقل كاهل أرباب المصانع . بالاضافة الى ضيق السوق المحلية وعدم توفر امكانية التصدير لمعظم المنتوجات الصناعية . وعملياً فقد تراجع كثير من الصناعات خاصة تلك التي حرمت من التصدير للأردن .

وبالمقابل نمت تلك الصناعات التي اعتمدت في تسويقها على السوق الاسرائيلية ، مثل النسيج والملابس . كما تطورت الصناعات التي يتطلبها قطاع البناء ، مثل الحجارة ، والطوب ، والبلاط ، والرخام ومناشر الحجر ، والأثاث .

ومن الملاحظ أن الصناعات التي تعتمد في الأساس على الرأسمال الكبير ، لا تتوفر لها فرص النجاح ، لأنها لا تستطيع منافسة مثيلاتها من الصناعات الاسرائيلية المدعمة من قبل السلطات . أما الصناعة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف فهي تحمل امكانية نجاحها ونموها . ولا تتأثر من المنافسة الاسرائيلية ، لأن قطاع الصناعة في اسرائيل يعاني من النقص في الأيدي العاملة . والتي أصبحت امكانية توفرها صعبة للتراجع المستمر في الهجرات التي تؤمن عادة مثل هذه الأيدي . ولذلك فان الشركات والمصانع الاسرائيلية تلجأ إلى استغلال « العمل العربي » لتوفير الأيدي العاملة الضرورية ليس للصناعة فقط ، بل للزراعة والبناء . وبعد أن استنفدت هذه الشركات الأيدي العاملة من الذكور ، توجهت للاناث . ويبلغ عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل حسب الاحصاءات الاسرائيلية ٣٦ ٠٠٠ عامل(٧٧) . ومثل هذا العدد تقريباً يعمل بطرق غير رسمية عدا عن العاملين في الضفة الغربية نفسها لصالح